

**تحقيق،** منذ نحو شهر، توفيت سيدة اربعينية تقطن في منطقة الكرنيتينا بسبب إصابتها بسرطان الرئة. سبقها قبل سنة جارتها الأربعة أيضاً بسبب إصابتها بالمرض نفسه. من يدخل المنطقة «الموبوءة»، يدرك أن «المرض» نتيجة حتمية لما يحصل هناك

## سكان الكرنيتينا: «نحننا والمرض جيران»

هديك فرفور

يفيض نهر بيروت سموماً. على ضفافه، يقع شارع «الخضر» في منطقة الكرنيتينا، بالقرب من معمل «سوكومي» للنفايات، وإلى جانب هنغارات معمل الحديد. هنا، في هذا الحي المحاصر بالتلوث، يعيش أناس تطاردهم الأمراض، كما الذباب والحشرات. يكاد كل بيت لا يخلو من الربو، الحساسية... والسرطان. يصعب على زائر المكان التجول من دون كمامة تقيه رائحة «الوباء» التي تعبق بالأجواء.

هنا، لا يبدو أن مفهوم التنظيم المدني تم تحديده. يشكل الحي نموذجاً لتنظيم «اللاتنظيم». حي سكني مزروع بمراكز ومؤسسات صناعية بشكل عبثي، ولا تعد هذه مشكلة الناس الوحيدة، فهؤلاء، الذين ما لبثوا أن «استراحوا» من «مطحنة العظام» والمسلخ «المؤقت» اللذين جاورهما لأكثر من عشرين عاماً، مستبشرون خيراً في تقليص مسببات الروائح الكريهة وبالتالي التلوث، حتى استفاقوا ذات صباح على أكوام من نفايات تكادست على ضفاف النهر المواجه لشرفاتهم، وأكوام أخرى استقرت في عقار مجاور لبيوتهم، ليزداد بذلك خطر المرض المحدق بهم.

الأهالي الذين اعتادوا حرمان السهر على «البلكون» نتيجة الروائح الكريهة، التي تبغثها «مضخات سوكومين» كما يسمونها (معمل سوكومي)، نسوا منذ زمن، ما يعنيه نسيم الصباحات، بعدما أزال غبار هنغارات الحديد مفهوم الهواء النقي من قاموسهم، باتوا يتوجسون المطر ويتوسلون الصحو خوفاً من عاصفة تنقل النفايات. جارتهم، إلى «أحضانهم».

«تخلي اللي صار بسد البوشرية بس على كبير»، تقول أم سامر (60 عاماً) خلال حديثها عن الكارثة المرتقبة في حال بقاء الوضع على ما هو عليه. يوماً، تسعل السيدة الستينية إلى حد التقيؤ من الرائحة «المتعددة المصدر»، تقول ساخرة: «يحار الواحد منا في تحديد مصدر الرائحة، هي مزيج من سوكومين والنفايات المكسرة على النهر وتلك المرصوصة في العقار خلفنا»، وتشير بيدها المتعبة إلى مكان قريب من منزلها، إلا أنها سرعان ما تستطرد: «عندما توفيت حفيدتي الرضية بسبب اختناقها من الرائحة منذ ست

سنوات، لم يكن هناك أزمة نفايات، منطقة فيها سوكومين تكون موبوءة من يوم يومها؟»

فريال (45 عاماً) تقر بأن الوضع مازوم منذ زمن، إلا أن الأزمة الحالية ضاعفت منسوب الخطر والإهانة. «ليكي الدبان (ذباب) بالبيت من الزبالة، بستحي قول لحدا يزورني»، للسيدة ثلاثة أولاد يعانون من حساسية في الصدر و«بيعملوا كريزا من وقت للثاني». تروي فريال يومياتها في «الهروب من الرائحة»، تعتمد على إغلاق جميع النوافذ وتشغيل المراوح «ولو كنا بعز الشتا».

«نحننا منحت الكنزة ع منخارنا ومنركض ع المطبخ»، تقول حفيده أبو زاهر (72 عاماً)، مقاطعة جدها الجالس على الشرفة. هل تستطيع احتمال الرائحة؟ تأقلمت، يقول الجد ضاحكاً، ويستطرد (بس تزيدي، بحمل حالي وبفوت؟)».

يفكر هؤلاء يوماً بتغيير أماكن سكنهم، «إلا أنه لا بديل»، معظمهم ملاكون ورثوا البيوت عن آبائهم ولا يملكون القدرة المالية للاستئجار، وخصوصاً أنه يتعذر عليهم بيعها «ما حدا بيشتري بهيك موقع». يقول أبو زاهر: «منذ عشرين عاماً ونحن نسمع بأن هناك مشروعاً إنمائياً يقضي بإعادة تأهيل المنطقة، على أيامي كان اسمه الخط العربي». فعلياً، معظم السكان يسمعون بأن هناك مشروعاً يُخطط للمنطقة، لكنهم لا يعولون على مشروع «ينام منذ عشرين عاماً»، إلا أن مشكلتهم لا تكمن في غياب المشاريع «الإنمائية»، بل في تغيب «الدولة» عنهم وإمعانها في تهيمشهم.

اللافت أن أهالي المنطقة محرومون من إمكانية ترميم بيوتهم أو حصولهم على رخص لبناء أو تعديل على أملاكهم، «أقصى ما نستطيع تحسينه هو طلاء المنزل»، يقول حسين الحاج، أحد القاطنين في الحي. لذلك من يزور الحي يلاحظ أن معظم البيوت «هرمة»، ومُتعبة.

يعتقد البعض أنه أريد لمنطقتهم أن تكون «موبوءة»، «ليطفشوا الناس ويستولوا على المنطقة»، وفق ما يقول محمد (43 عاماً) الذي يسأل «لماذا نحن ممنوعون من تحسين بيوتنا؟ ولماذا اختاروا هذه المنطقة ليكدسوا النفايات فيها؟ يريدون اقتلاعنا من هنا لتصبح ممنوعة علينا، شأنها شأن بقية بيروت». ويضيف: «منطقتنا أعلى منطقة

بلدية بيروت إن المخطط التوجيهي للمنطقة لا يزال «قيد الدرس». وإلى ذلك الحين، ستبقى أعداد المتوفين تزداد بانتظار تنظيم مدني لن يستقيم إلا بطرد فقراء المنطقة، ناسها، لإحلال الأغنياء مكانهم،



**يعتقد البعض أنه أريد لمنطقتهم أن تكون «موبوءة»**



«يذبحنا يطفشونا من المنطقة بالزبالة»، يقول أبو رياض (هينم الموسوي)

كما عودتنا التجارب السابقة. هل تتحول الكرنيتينا إلى مطمر؟ عند بداية «اندلاع» أزمة النفايات قبل أكثر من ثلاثة أشهر، أعلن محافظ مدينة بيروت القاضي زياد شبيب عن عقار في منطقة الكرنيتينا، لوضع نفايات بيروت الإدارية فيه إلى حين انتهاء الأزمة. حينها لفت إلى أن العقار لن يكون مكباً عشوائياً، بل «مكاناً لنفايات موضبة من قبل شركة سوكومين، تمهيداً لطمرها أو معالجتها». من يزور الكرنيتينا الآن يدرك أن النفايات المغطاة بشوادر زرقاء والمغلف بعضها بأكياس بيضاء لم تُعف المكان من صفة «المكب العشوائي». جبل من النفايات المتناثرة والتي



مصارف

## «الأهلي التجاري» السعودي ينسحب من لبنان

محمد وهبة

حسنت إدارة البنك الأهلي التجاري السعودي قرارها بالخروج من لبنان بعد تردد امتد طيلة هذه السنة. الخروج يتضمن صرف الموظفين وتجميد رخصة العمل حتى إشعار آخر.

في مطلع السنة الجارية، كانت إدارة البنك التجاري الأهلي السعودي مترددة في اتخاذ قرار بإقفال المصرف التابع لها في لبنان والخروج من

هذه السوق بصورة نهائية، فهي أبلغت مصرف لبنان نياتها، ثم أبلغت الموظفين تمهيداً للاتفاق على بروتوكول الصرف. غير أنه بعد أشهر، وتحديداً في شهر حزيران، تراجعت الإدارة السعودية عن قرارها وأبلغت مصرف لبنان أنها عدلت عن الأمر.

وخلال أشهر الصيف، لم يظهر ما يثير قلق الموظفين على استدامة عملهم. كانت أجواء الإدارة السعودية توحى بأن الخيار حُسم في اتجاه

البقاء في لبنان. لكن المفاجأة كانت قبل أيام عندما تبغث الموظفون بأن قرار الإغلاق اتخذ بصورة نهائية. تفاصيل القرار تركت انطباعاً بأنه قرار مستعجل التنفيذ وأن الإدارة السعودية مستعدة للاتفاق على أي بروتوكول صرف يطلبه الموظفون وعددهم 25 موظفاً.

هذه الخطوة المفاجئة، نسبياً، أثارت الكثير من الأسئلة: هل سبب الإغلاق ذو بعد سياسي؟ هل تكمن المشكلة في الأزمة المالية السعودية حيث انعكس

انخفاض أسعار النفط سلباً على موازنات الحكومة وعلى المؤسسات المملوكة منها مثل البنك الأهلي التجاري؟ أم أن السبب هو رغبة الإدارة السعودية في خفض أكلاتها وبينها ما تتكبد على إدارة مصرف في لبنان يقدم خدمات تقليدية؟

تبرير الإدارة السعودية هذا القرار بعدم قدرتها على تغطية الخسائر التشغيلية التي يتكبدها المصرف في لبنان، في ظل الأزمة المالية في السعودية. إلا أن المصرفيين يعتقدون

بأن قراراً من هذا النوع ليس قراراً إدارياً بحتاً، بل له بعد سياسي، كما له آثار سلبية. هؤلاء يعبرون عن قلقهم من أن تمثل خطوة البنك الأهلي التجاري بداية موجة انسحاب أو خروج المستثمرين السعوديين من لبنان، إذ لديهم حصص وملكيات في الفنادق والعقارات تحديداً. إلا أن القلق الأكبر يكمن في تأثيره الانسحاب على درجة تصنيف لبنان لدى وكالات التصنيف.

تشير إحصاءات «بنك داتا» إلى أن